Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

الأعراف الاجتماعية والضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي

جبار عدنان جاسم [1](*) ، سعد محمد علي الكرعاوي [2]

(1) الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع علم الاجتماع، بغداد، العراق

(2) الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع علم الاجتماع، بغداد، العراق

(*) الكاتب المسؤول: jabberadnan@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تستند هذه الدراسة إلى مقاربة سوسيولوجية تدمج بين مفهوم العرف الاجتماعي بوصفه نسقًا معياريًّا غير مكتوب يوجّه السلوك، وبين الضبط الاجتماعي بوصفه آلياتٍ رسمية وغير رسمية تُنتج الامتثال وتحافظ على التماسك الاجتماعي. تنطلق الدراسة من البنية المحلية العراقية حيث تتجاور المؤسّسات الحديثة (القانون والمدرسة) مع الأطر التقليدية (العشيرة والدين والأسرة) ضمن تعددية قانونية-عرفية. وتُحاجج بأن قوة الأعراف وتكثّف شبكات رأس المال الاجتماعي تُعزّزان الضبط الداخلي، بينما يؤدّي ضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية إلى زيادة الاعتماد على الضبط العرفي، مع تباينات بحسب الحضرية والريفية ومستويات التعليم والتعرّض للإعلام الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الأعراف الاجتماعية، الضبط الاجتماعي، المجتمع العراقي.

تأريخ الاستلام: 1-8-2025 تأريخ القبول: 14-9-2025 تأريخ النشر: 1-12-2025

Abstract

This study adopts a sociological approach that integrates the concept of social custom as an unwritten normative framework guiding behavior with the notion of social control as both formal and informal mechanisms that generate compliance and sustain social cohesion. The analysis is grounded in the Iraqi context, where modern institutions (such as law and schooling) coexist alongside traditional frameworks (tribe, religion, and family) within a legal–customary pluralism. The study argues that the strength of customs and the density of social capital networks enhance internal regulation, while weak trust in formal institutions increases reliance on customary forms of control. These dynamics vary according to urban–rural divides, levels of education, and exposure to digital media.

Keywords:

Received: 1-8-2025 Accepted: 14-9-2025 Published: 1-12-2025

المقدّمة

يُعدّ العرف الاجتماعي من أهم مصادر التنظيم الاجتماعي في المجتمعات التقليدية والانتقالية، إذ يُحدّد المقبول والمرفوض ويُنتج جزاءاتٍ اجتماعية رمزية ومادية، وقد يُصبح مصدرًا من مصادر القانون متى ما استوفى شروط العمومية والثبات وعدم التعارض مع النظام العام. وفي السياق العراقي، تتجاوز الأعراف العشائرية والدينية والقيم الأسرية مع مؤسسات الدولة الحديثة، بما يخلق أنماطًا مركّبة من الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي. هذه المقدمة تمهّد لبناء إطار تفسيري يوضّح علاقات التأثير المتبادل بين الأعراف، ومؤسسات الضبط، وبُنى الثقة، على ضوء أدبيات كلاسيكية ومعاصرة.

أولاً : مشكلة البحث

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس :كيف تسهم الأعراف الاجتماعية في تشكيل أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي، وبخاصة في بغداد، في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة؟
ينبثق من هذه الإشكالية أسئلة فرعية، منها:

- هل يظل العرف أقوى من القانون في تنظيم السلوك الاجتماعي؟
- كيف يتفاعل الضبط الرسمي (القانون) مع الضبط غير الرسمي (العشيرة، الدين، الرأي العام)؟
- ما أثر التحولات الحديثة (التعليم، الإعلام الرقمي، التحضر) على مكانة الأعراف في ضبط السلوك؟

ثانياً : هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بناء إطار نظري يفسر العلاقة بين الأعراف الاجتماعية وآليات الضبط الاجتماعي.
2. توضيح دور البُنى التقليدية (الأسرة والعشيرة) إلى جانب المؤسسات الرسمية في إنتاج الامتثال.
3. الكشف عن التغيرات التي طرأت على مكانة الأعراف بفعل التحولات المجتمعية الحديثة في بغداد.

ثالثاً : أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنّه يساعد على فهم أعمق لكيفية تأثير الأعراف الاجتماعية في حياة الناس داخل المجتمع العراقي، وكيف تتفاعل هذه الأعراف مع القوانين والمؤسسات الرسمية في ضبط السلوك .

رابعاً : فرضيات البحث

1. كلما اشتدت قوة الأعراف داخل الجماعات الأولية (الأسرة/العشيرة)، ارتفع مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي.
2. انخفاض الثقة بالقانون ومؤسساته يقابله ارتفاع في الاعتماد على العرف العشائري.
3. ارتفاع مستوى التعليم والتحضر يؤدي إلى تراجع تأثير الأعراف التقليدية في ضبط السلوك.
4. يسهم التديّن والقيم الدينية في تعزيز الضبط الداخلي والامتثال.
5. يؤدي الانفتاح على الإعلام الرقمي إلى إعادة تشكيل آليات الثناء والوصم، بما يُضعف بعض الأعراف التقليدية.

المبحث الأول : الأعراف الاجتماعية

يمثل موضوع الأعراف الاجتماعية والضبط الاجتماعي أحد المرتكزات الجوهرية في علم الاجتماع، لما له من دور فاعل في تنظيم العلاقات الإنسانية وضمان استقرار المجتمع. فالأعراف الاجتماعية تُعد من أقدم صور القواعد التي استند إليها الإنسان في تنظيم حياته قبل ظهور الدولة ومؤسساتها الرسمية، إذ شكّلت منظومة قيمية غير مكتوبة تستمد قوتها من تراث الجماعة ومعتقداتها ووعيها الجمعي، وتوجّه سلوك الأفراد من خلال تحديد المقبول والمرفوض، والثواب والعقاب.

اولاً: مفهوم الأعراف الاجتماعية

تكون الأعراف الاجتماعية من مجموعة أنظمة اجتماعية غير مكتوبة وتكون من المعتقدات والأفكار المأخوذة من فكر الجماعة وتراثها وعقيدتها حيث تقوم بتحديد الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة والسلوك الصحيح والخطأ بالنسبة للثقافة السائدة في المجتمع وتقوم ايضاً بتحديد العلاقات بما هو جائز وتقوم الأعراف في كثير من الأحيان بتحديد نوعية العقوبات التي يمكن ان تحدث للشخص من جراء تعديه على الأعراف (مساعديه، 2017، صفحة 37).

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

كان المصدر الأساسي للقواعد الاجتماعية قبل ظهور الدولة حاليًا، يحتل العرف المرتبة الثالثة بعد التشريع وأحكام الفقه الإسلامي. ليُعَدَّ العرف مصدراً للقانون، يجب أن يكون عاماً وثابتاً ومطرداً، وألا يتعارض مع القانون أو النظام العام والآداب. هذه الأخيرة تمثل القواعد الأخلاقية التي يشعر الأفراد بوجوب اتباعها في المجتمع (حجة، 2015، صفحة 15).

ثانياً: أنواع الأعراف الاجتماعية

1- العرف العام والعرف الخاص:

العرف العام: هو الذي يشمل جميع انحاء البلاد وقد يصدر من الحكومة او السلطة المكونة للحكومة في مباشرتها لوظائفها وتطبق على جميع افرادها فهو من واجب الدولة فرضه على الجميع كالعرف الإداري والدستوري.

العرف الخاص: يخص هذا النوع من الأعراف مجموعة خاصة او معينة لا المجتمع بأكمله ويكون من صنع الجماعة كالتجار والفنانين وغيرهم (كريم، 2017، صفحة 53).

2- العرف اللفظي (القولي):

هو تعرف الناس على استخدام لفظ معين بمعنى مغاير لمعناه الأصلي بحيث يفهم المعنى المتعارف عليه مباشرة دون الرجوع الى المعنى الحقيقي. مثل استخدام كلمة البيت للإشارة الى الغرفة في بعض المناطق او الى الدار بأكملها في مناطق أخرى (محمد ا.، 2024، صفحة 283).

(العرف الإقليمي:

وينشأ هذا النوع من قبل افراد منطقة جغرافية محددة مثل اعراف إقليم كردستان العراق مثل احتفالات أعياد نوروز وارتداء الملابس التقليدية.

3- العرف في الشريعة الإسلامية:

ويقسم الى نوعين:

النوع الأول: العرف الصحيح وهو الذي لا يتعارض مع الشعور العام ولا يحلل ما حرم ولا يحرم ما حلل.

النوع الثاني: العرف الفاسد هو الذي يخالف الشريعة الإسلامية كالتعارف على الربا وتقديم المشروبات الكحولية للضيف (كريم، 2017، صفحة 54).

رابعاً: شروط العرف الاجتماعي:

1_ ان يكون عاماً بين الناس أي انه يشمل جميع افراد المجتمع والطبقة بغض النظر عن الطبقة والطائفة والمهنة

2_ ان يكون قديماً فالعرف يجب ان تمر عليه مدة طويلة يشعر الافراد بالألزام وان الامر قد استمر وثبت في الجماعة على هذا السلوك (كريم، 2017، الصفحات 52-53).

3_ يجب ان يكون العرف ثابتاً ومطرداً: وهذا الشرط يوجب ان يكون تطبيق الافراد للعرف بشكل مستمر ومتصل أي انهم لا يلجأون للعرف لفترة ثم يتركونه والاعتياد هو الذي يوفر الشهرة والشيوع للوقائع المادية المكونة للعرف بما يمكن من التحقق بوجود العرف وبطريقة مؤكدة.

4_ يجب ان لا يخالف العرف النظام العام والآداب العامة وتطبيق لذلك لا يمكن عد العرف العشائري في اخذ الثأر المنتشرة في المجتمعات العربية وغيرها عرفاً او إعادة ترضي الى العرف بالمعنى المقصود (محمد م.، 2023، صفحة 492).

5_ ان يكون ملزماً وهذا الشرط للتفرقة بين العرف والعادة ومن خلاله يعتقد الناس وجوب ما سارو عليه وايمانهم بوجوب جزء عقابي لمن يخالف القواعد العرفية (كريم، 2017، صفحة 53).

خامساً: اركان العرف الاجتماعي

1_ **الركن المادي:** ويتمثل في اعتياد الناس على سلوك معين ويتحقق الركن المادي للعرف في حاله وجود عرف يتعارف عليه الناس على اتباعه كل ما ارادوا تنظيم مسائل معينة، ويمكن القول بأن الدافع وراء اتباع العرف هو اتفاقه مع ظروف الجماعة وحاجاتها (محمد م.، 2023، صفحة 49).

2_ **الركن المعنوي:** هو ركن نفسي غير مادي ويقصد به إحساس الأشخاص الذين يتبعون السلوك المعتاد بأن هذا الخير ملزم لهم قانوناً، والركن المعنوي هو الذي يحول واقعة السلوك المعتاد الى قاعدة قانونية مؤداها ضرورة اتباع هذا السلوك وبه تصبح مفروضة، فلا يكفي ان يتبع الافراد سلوك واحداً بصورة منتظمة خلال مدة طويلة بل يجب ان يراودهم شعور بالزامية هذه العادة التي يمارسونها (فكرة، د،ت، صفحة 121).

سادساً: مزايا وعيوب العرف الاجتماعي

1_ **مزايا العرف:**

- العرف ينشأ داخل الجماعة ويتضح من هذا ان العرف ينشأ مما اعتاد الناس علية في سلوكهم واعتقادهم بوجوب احترام هذه القواعد العرفية وان القاعدة العرفية تنشأ تلقائياً في الجماعة دون فرض من احد المؤسسات لذلك يكون الخضوع لها صادقاً.
- ان العرف يسد نقص التشريع اذ ان التشريع لا يضم كافة القواعد التي تنظم أمور الجماعة فهناك الكثير من الأمور يفصل عنها المشروع ومنها ما يستعصي ويصعب عليه وفي هذه الحالة يستخدم العرف لسد النقص الحاصل في التشريع (كريم، 2017، الصفحات 54-55).

2_ **عيوب العرف الاجتماعي:**

- العرف بطيء النشأة: يعتبر العرف أداة بطيئة في تكوين القواعد القانونية حيث يتطلب الاعتياد على سلوك معين وقتاً طويلاً حتى يصبح راسخاً في اذهان الافراد.
- صعوبة الاثبات: تتسم قواعد العرف بأنها غير مكتوبة مما يجعل من الصعب اثبات وجودها وتحديد مضمونها بدقة.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

- ضيق النطاق: قد يقتصر العرف على مناطق معينة داخل الدولة مما يؤدي الى تعدد الأعراف وتعارضها مع وحدة القانون.
- صعوبة التغيير: تغير العرف الذي لم يكن صالحاً للمجتمع يعد امراً صعباً نظراً لتمسك الناس بالتقاليد والمألوف وهذه النزعة المحافظة تعيق تقدم المجتمع (فكرة، د،ت، صفحة 124).

سابعاً: العلاقة بين الأعراف الاجتماعية والمؤسسات

العلاقة بين الأعراف الاجتماعية والمؤسسات هي علاقة وثيقة ومعقدة، حيث تتداخل الأعراف مع الهياكل المؤسساتية لتشكيل قواعد وأنماط سلوكية تؤثر في سلوك الأفراد داخل المجتمع. الأعراف الاجتماعية هي مجموعة من القيم والممارسات التي يتفق عليها أفراد المجتمع بشكل غير مكتوب، وتشكل إطاراً من التوقعات الاجتماعية التي تُوجّه السلوكيات الفردية والجماعية. بينما المؤسسات هي الهياكل المنظمة التي تمثل منظومات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل الأسرة، والتعليم، والدين، والدولة، التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع. وتظهر هذه العلاقة في

1) **تأثير الأعراف الاجتماعية على المؤسسات** :الأعراف الاجتماعية تشكل القيم التي تحكم سلوك الأفراد داخل المؤسسات. على سبيل المثال، قد تتأثر سياسات التعليم بتوقعات المجتمع بشأن ما يجب تعلمه أو قيم محددة يجب تبنيها. كما أن الأعراف الاجتماعية تؤثر على كيفية تنظيم العمل داخل المؤسسات الاقتصادية أو الحكومية.

2) **تأثير المؤسسات على الأعراف الاجتماعية** :في المقابل، المؤسسات قد تؤثر على الأعراف الاجتماعية من خلال تشريع القوانين والسياسات التي تفرض أو تعدل الممارسات الاجتماعية. على سبيل المثال، في بعض الأحيان، قد تساهم التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في تعديل الأعراف الاجتماعية التقليدية حول دور المرأة في المجتمع.

3) **التفاعل المستمر** :العلاقة بين الأعراف الاجتماعية والمؤسسات ليست ثابتة؛ إذ أنها تخضع لتغيرات وتطورات مستمرة نتيجة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. عندما تتغير الأعراف الاجتماعية (مثلما يحدث في حالة تغييرات في المفاهيم الثقافية)، فإن المؤسسات تتكيف معها، وتعمل على تعديل سياساتها أو هياكلها لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة (سعيد، 2020، الصفحات 45-50).

كما ان القوانين والدساتير تتفاعل مع هذه الأعراف لتوجيه العلاقة الاجتماعية وضمان العدالة (عباس،واخرون، 2016، صفحة 67).

الضبط الاجتماعي: استخدم الباحثون قديما وحديثا مفهوم الضبط الاجتماعي في الاشارة الى ضبط وتوزان السلوك البشري في المجتمع. فالضبط وفي المجتمعات البسيطة ذات الاشكال البدائية موجود وله قوة وفاعلية في تنظيم السلوك الاجتماعي والثقافي. فكل فرد يعيش في مجتمع بسيط أو معقد مغطى ومطوق بمنهاج من الضوابط ومنذ ولادته حتى وفاته

ونوه عنه إفلاطون في كتابه الجمهورية عام 369 ق. م عن فكرة ضبط السلوك الانساني ولاسيما عندما تطرق الى وظيفة الحكومة وإشرافها على المدينة في تحقيق النظام الاجتماعي الامثل. وظن أن الحاجة الانسانية هي التي تدفع الى الاجتماع المنظم فوظيفة الضبط الاجتماعي عند افلاطون هو المحافظة على توازن وتكامل المجتمع لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية (احمد ص.، 2009، صفحة 12).

اولاً: أنواع الضبط الاجتماعي: يتخذ الضبط أشكالا مختلفة لأجل تحقيق المطابقة بين الأهداف العليا للمجتمع والأفراد الذين يعيشون داخل المجتمع. فقد تكون بعض الأشكال ذات فاعلية في مجتمع معين دون غيره من المجتمعات الأخرى أو قد تخلق بعض الأشكال للضبط وذلك حسب أوضاع المجتمع وما يحتاجه لأجل تحقيق التوازن والمطابقة بين الأنساق المختلفة التي يضمها المجتمع.

1_ **الضبط الداخلي:** - هو القوة التي تنبع من داخل الفرد مثل القيم والعادات والمعايير الأخلاقية يتشكل هذا النوع من الضبط من خلال التنشئة الاسرية حيث يصبح جزءاً من هوية الفرد ويتصرف الافراد وفقاً لهذه المعايير حتى في غياب الرقابة (بولاهي&بوعلام، 2019، الصفحات 35-36).

الضبط الداخلي المرتبط بالقيم والعادات والمعايير الأخلاقية يتجلى بوضوح في البيئة العراقية، حيث تظل الأسرة والعشيرة والدين عناصر أساسية في تكوين شخصية الفرد. التنشئة الأسرية في العراق لا تزال تنقل للأبناء معايير تتعلق بالكرم، الشرف، احترام الكبير، والدفاع عن الجماعة. حتى في غياب سلطة رسمية، تجد الكثير من الأفراد يلتزمون بسلوكيات معينة بدافع الضمير أو الخوف من فقدان السمعة العائلية أو العشائرية.

2_ **الضبط الخارجي:** - يشمل القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات وتقوم الجهات الرسمية بتطبيقها ويتعرض المخالفون لهذه القوانين الى عقوبات من المجتمع وتعتبر الحكومة والضمان الاجتماعي من ابرز المؤسسات المسؤولة عن هذا النوع من الضبط.

3_ **الضبط الاجتماعي الرسمي:** - يظهر هذا النوع نظم المجتمع المختلفة مثل النظام التربوي والاسري والاقتصادي ويهدف الى تنظيم سلوك الافراد وفقاً لمعايير محددة.

النظام التعليمي، المؤسسات الدينية، والنظام الأسري في العراق تعمل كأدوات للضبط الرسمي. على سبيل المثال، المدارس تنقل قيم الانضباط والالتزام، بينما المؤسسات الدينية تشرف على نشر القيم الأخلاقية. كذلك، في سوق العمل أو الوظائف الحكومية، هناك التزامات إدارية وقوانين تُلزم الأفراد بسلوكيات محددة.

4_ **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** - هذا النوع من الضبط يحدث بشكل تلقائي في المجمعات ويتضمن الشائعات والتنمية والاستنكار ويظهر بشكل واضح في الجماعات الأولية مثل الأصدقاء حيث يتم تبادل المعلومات والتأثيرات الاجتماعية.

هذا النوع حاضر جداً في العراق من خلال الرأي العام، الشائعات، والاستنكار الاجتماعي. مثلاً، في الأحياء البغدادية، أي سلوك شاذ أو مخالف للأعراف قد ينتشر بسرعة عبر الشائعات ويؤدي إلى عزلة اجتماعية للفرد أو عائلته. كذلك، المجالس العشائرية تعد إحدى صور الضبط غير الرسمي حيث يتم معالجة الخلافات بعيداً عن القضاء الرسمي.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

5_ **الضبط الاجتماعي الإيجابي:** - يعتمد هذا النوع على الدوافع الإيجابية للفرد للامتثال مثل المدح والثناء والرضا الجماعي مما يشجع الأفراد على الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية.

6_ الضبط الاجتماعي السلبي: - يتضمن هذا النوع أساليب سلبية مثل التهديدات والعقوبات مما يجعل الافراد حريصين على عد مخالفة المجتمع وقيمه.

وبهذا الشكل تتنوع أليات الضبط الاجتماعي بين الداخلية والخارجية، والرسمية والغير رسمية، والايجابية والسلبية، مما يسهم في تنظيم سلوك الافراد داخل المجتمع (بولاهي&بوعلام، 2019، صفحة 36).

ثانياً: وسائل الضبط الاجتماعي

1_ القانون: - هو مقياس كل شيء ويعد القانون اعلى أنواع الضبط الاجتماعي من ناحية الدقة والتنظيم وهو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى كونه اكثر موضوعية وتحديداً كما ينطوي على عدالة المعاملة بحيث لا يفرق بين أبناء المجتمع. ويتكون القانون من مجموعة من الحالات والإجراءات والاحكام التي تسجل وتدون في المجتمعات المتعلمة وغالباً ما يستمد احكامه من العادات والتنظيم السياسي، والايدلوجيات، والدين، والمعتقدات، وتجارب الأجيال السابقة (رحيم، د.ت، صفحة 500).

2_ **الدين:** - تتجذر قواعد الدين والأعراف والقيم الاجتماعية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من سلوكه وتلعب تعاليم الدين دوراً حيوياً في الحفاظ على القيم الاجتماعية حيث تتداخل العادات والتقاليد مع الأوامر والنواهي التي تفرضها الشرائع الدينية حيث يؤكد الدين الإسلامي على اهمية القيم الذاتية الإيجابية التي تنبع من داخل الفرد والتي تشجع على ضبط السلوك بما يتوافق مع السلوك الجمعي (سماوي، 2022، صفحة 495).

3-القيم الاجتماعية: هي عناصر أساسية في التفاعل الاجتماعي، وتشكل جزءًا من النظرية الاجتماعية التي تهدف إلى دراسة هذه القيم. وفقًا لوليامز، تشير القيم إلى مجموعة من الميول والواجبات والاحتياجات التي تحدد سلوك المجتمع. وتعد القيم من أبرز وسائل الضبط الاجتماعي عند روس، حيث يؤثر اختيار الفرد للفعل الاجتماعي في القيم التي يتبناها. تسهم القيم في تشكيل سلوك الفرد وتوجيهه نحو الكمال الشخصي وبلوغ مراتب عليا في المجتمع (سليمان، 2022، الصفحات 71-72).

4_ العادات والتقاليد: - التقاليد الاجتماعية هي أنماط سلوكية تخص جماعة حيث تتعلمها شفهياً بالتوارث من الجماعة السابقة، مثل تقاليد او احتفال بعيد معين قد تصبح بعض العادات في مجتمع معين جزءاً من القانون الرسمي او تؤثر على الدستور، مثل عادة الجهة التي يجب على المركبات السير بها وعليها من الشارع (عاصم، 2024، صفحة 174).

5_الاعراف: - تعد الأعراف الاجتماعية احدى نظم المجتمع التي لاقت اهتمام علماء الاجتماع اثناء دراستهم للسلوك الإنساني والعوامل المؤثرة فيه فهي احدى عناصر الضبط الاجتماعي قديماً عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ الازل حيث كانت هناك أساليب مختلفة تمارس لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الافراد فالعرف الاجتماعي من الناحية النفسية يشبه العادات لكنه يتجاوز الفرد ليشمل المجتمع ككل ويتميز العرف بكونه قاعدة ملزمه تتضمن معايير للحكم على السلوك مما يؤدي الى رفض أي سلوك دخيل يتعارض معه ويعتمد الافراد في المجتمعات التقليدية على الضبط الاجتماعي غير الرسمي حيث تفرض عقوبات، مثل الخزي والسخرية على السلوكيات غير المرغوبة خصوصاً تلك المستوردة من ثقافات أخرى (سماوي، 2022، الصفحات 496-497).

6_ التنشئة الاجتماعية: - وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها تفاعل اجتماعي يتضمن قواعد التربية والتعليم التي يكتسبها الفرد خلال مراحل حياته بدءاً من الطفولة وحتى الشيخوخة يتم ذلك من خلال العلاقات مع الجماعات الأولية، مثل الاسرة، والمدرسة، والأصدقاء. حيث تساعد التنشئة الاجتماعية الافراد على التكيف والانسجام مع المجتمع مما يمكنهم من أداء مهامهم بشكل هادئ وملتزم بالقيم الاجتماعية.

ثالثاً: اهداف الضبط الاجتماعي

1- **تحقيق الامتثال:** تعزيز شعور الافراد بالانتماء من خلال الالتزام بمعايير وقيم المجتمع.
2- **تنظيم السلوك:** انشاء نظام يسهل على الافراد أداء ادوارهم الاجتماعية ضمن وحداتهم الاجتماعية.
3- **تطبيع الفرد:** تكوين شخصية اجتماعية تقلل من الانانية وتعزز التفاعل الاجتماعي مما يسهم في تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي.
4- **التضامن الاجتماعي:** الحفاظ على مستوى عالٍ من التضامن بين افراد الجماعات لضمان استمراريتها وقوتها.
5- **الامن الاجتماعي:** تحقيق الامن الاجتماعي بحيث يتمكن كل عضو من أداء دوره بشكل كامل.
6- **التماسك الاجتماعي:** دعم وتعزيز التماسك داخل التنظيمات الاجتماعية لضمان استمرارها.
7- **الوحدة الاجتماعية:** تعزيز الوحدة الاجتماعية بين افراد المجتمع من خلال غرس شعور الارتباط الدائم بينهم (بولاهي&بوعلام، 2019، صفحة 40).

رابعاً: أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمعات

الضبط الاجتماعي يظهر في المؤسسات مثل الشرطة والمحاكم والمدارس بالإضافة الى تأثير الأنماط الاجتماعية كالعادات والرأي العام. يعزز الضبط الاجتماعي الامتثال للمعايير عبر وسائل متعددة بما فيها الاختراعات الاجتماعية. يرتبط ارتفاع الامتثال بوسائل الضبط غير الرسمية مثل المجالس العرفية التي تستخدم لحل النزاعات في المناطق النائية بينما يفضل سكان المدن الكبرى اللجوء الى الوسائل الرسمية مثل التقاضي (احمد ح.، 2014، صفحة 320).

خامساً: خصائص الضبط الاجتماعي

ينظر علماء الاجتماع الى الضبط الاجتماعي على انه يتضمن توجيها مقصودا في بعض الأحيان، لذا يمكن تحديد بعض الخصائص التي يتميز بها فيما يأتي :-

١ - يتضمن فكرة التدخل الفعلي في التنظيم الاجتماعي، وهذه الفكرة نابعة من التجارب الاجتماعية التي أظهرت فيها الدراسات الاجتماعية أنه بإمكان الافراد التدخل في تعديل وتغيير النظم.

2- يتكيف النظام الاجتماعي مع البيئة المحيطة، شاملاً جميع جوانب التراث الثقافي والحضاري الممتدة حتى يومنا هذا.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

3- لا يتم التدخل في النظم الاجتماعية للمجتمع بصورة عشوائية أو تلقائية، بل يتم وفق خطة منظمة وهادفة تعتمد على التعاون والمشاركة، حيث تسهم فيها جميع الهيئات والقطاعات المجتمعية لتحقيق الضبط الاجتماعي المنشود.
4- يستند الضبط الاجتماعي إلى قوة القانون الاجتماعي، إذ إن تلبية الحاجات الأساسية والدوافع الأولية للفرد، مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والجنس والنوم، لا تتم بصورة عشوائية كما هو الحال لدى الحيوان، وإنما تخضع لضوابط جماعية متفق عليها كالأعراف والعادات والتقاليد والدين، مما يضمن تنظيمها ضمن إطار اجتماعي منظم.
4- لتحقيق أهدافه، يجب أن يأخذ الضبط الاجتماعي في الاعتبار معالجة وتعديل الانحرافات المجتمعية على اختلاف أشكالها، حيث تكمن وظيفته الأساسية في تحديد نطاق السلوك المقبول وأهميته في المجتمع، إلى جانب الحد من السلوك غير المرغوب فيه والوقاية منه (سليمان، 2022، صفحة 58).

سابعاً: مؤسسات الضبط الاجتماعي

1- الاسرة: تعتبر الاسرة الوحدة الأساسية الأكثر أهمية في المجتمع وتتكون من الزوج والزوجة والابناء (كريم،الزغيبي، 2018، صفحة 353).

تُعد الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمعات، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل شخصية أبنائها وتنمية قدراتهم الاجتماعية. فهي المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية من خلال غرس القيم والعادات وتعليم اللغة والأدوار الوظيفية. كما تؤدي وظائفها الأساسية في تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمسكن والأمان، إلى جانب مراقبة سلوك أفرادها وضبطها وفق القيم المجتمعية (سليمان، 2022، الصفحات 64-65).

ومن وظائف الاسرة داخل المجتمع هي المحافظة على النوع البشري من خلال الإنجاب، كما تسهم في حماية الأفراد من الانحراف، وتمنحهم العطف والحنان والشعور بالأمان، إضافة إلى دورها الصحي والتربوي والديني، وتبرز في المجتمع العراقي السمات الأبوية بسيطرة الرجال على القرارات الأسرية، مع الحفاظ على روابط قرابة قوية بين العائلات من خلال الزواج والمصاهرة (الشمري، 2012، الصفحات 118-120).

2- المدرسة: تعد المدرسة المؤسسة الثانية التي يستقبل فيها الطفل ويكتسب المعرفة والعادات والتقاليد. وتوفر المدرسة بيئة منظمة للتعليم وتساعد على تطوير مهارات التواصل والانضباط الاجتماعي (كريم،الزغيبي، 2018، صفحة 353).

3- المسجد: يعد المسجد واحد من اهم مؤسسات الضبط الاجتماعي في مجتمعنا لان له تأثير كبير ليس فقط على سلوك الافراد كذلك يأثر على الوعي الجمعي ويخلق بيئة أخلاقية تردع التصرفات السلبية وتعزز القيم الإيجابية، لان المسجد وان المسجد ليس للصلاة فقط وانما هو أيضا ينشر القيم والأخلاق

4- الجماعات الاجتماعية: هي مجموعات من الأفراد تربطهم علاقات وصلات اجتماعية تشمل التبادل والتفاعل، مما يؤدي إلى سلوك متقارب داخل الجماعة. تتبنى الجماعات قواعد عامة لضبط سلوك أعضائها، مما يضمن استقرارها واستمراريتها (سليمان، 2022، الصفحات 65-66).

5- الرأي العام: يمثل الرأي العام ردة فعل المجتمع اتجاه أي سلوك يضر بهِ او بمؤسساته ويتكون من ثلاث عناصر رئيسية.

أ- **الحكم العام:** الرأي السائد بين افراد المجتمع حول سلوك معين سواء كان ايجابياً او سلبياً.
ب- **الشعور العام:** الإحساس العام بالرضا او عدمه إزاء هذا السلوك.
ت- **الفعل العام:** الإجراءات التي تتخذها الأغلبية للتأثير على السلوك العام (كريم،الزغيبي، 2018، صفحة 353).

المبحث الثاني
طبيعة الضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي

يُعَدّ الضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي من أهم الآليات التي تحافظ على النظام وتوجه السلوك، إذ يتجسّد عبر مزيج من الوسائل الرسمية وغير الرسمية. فالأسرة والعشيرة والدين تشكّل الضوابط التقليدية التي تعزز قيم الاحترام والانتماء، بينما يضطلع القانون بالدور الرسمي في فرض النظام والعدالة. ومن خلال هذا التداخل بين المؤسسات التقليدية والحديثة، استطاع المجتمع العراقي أن يحافظ على تماسكه واستقراره رغم ما شهده من تحولات وأزمات.

أولاً: العادات والأعراف الاجتماعية

وتعد الاعراف الاجتماعية احدى نظم المجتمع التي لاقت اهتمام علماء الاجتماع أثناء دراستهم للسلوك الانساني والعوامل المؤثرة فيه، فهي احدى عناصر الضبط الاجتماعي قديما عرفتها المجتمعات الانسانية منذ الأزل (سماوي، 2022، صفحة 497).

حيث تعد العادات والتقاليد أحد أنماط الضبط الاجتماعي البارزة، والتي تتميز بدرجة عالية من الرسمية، حيث تعمل على تعزيز الامتثال للمعايير الاجتماعية عبر استخدام آليات القهر الاجتماعي، مما يحد من قدرة الفرد على التراجع أو الانحراف عن القيم السائدة في جماعته. يدرك الفرد المنحرف أن عدم التزامه بهذه المعايير سيُعرّضه لعواقب قد تصل إلى النبذ المجتمعي أو فقدان القبول في أي جماعة اجتماعية أخرى، مما يجعله خاضعًا لهذه الضوابط بدافع الخوف والرغبة في الحفاظ على انتمائه (محمد ح.، 1967، صفحة 77).

1- **عادات الزواج في المجتمع العراقي:**

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

كان اساس الزواج في الاسرة العراقية القديمة هو احادية الزوجة. فليس للرجل ان يتزوج بأمرآة ثانية الا في حالات معينة. (ونص عليها قانون حمورابي) كمرض الزوجة مرضاً لا يرجى شفاؤه، او عدم انجابها، او نكارها لزوجها او تقليلها من شأنه والخروج عن طاعته، وهي شروط اقرها الدين الاسلامي الحنيف ولم يكن يعترف بالزواج قانونا الا اذا كان بموجب عقد مكتوب ومشهود عليه، وبموافقة الوالدين (النبهاني&الصالحي، 2015، صفحة 5).

في المجتمع العراقي قديمًا، كان الزواج يتم بثلاثة أنواع: الأول هو الزواج التام الذي يتم باتفاق أسرتي الزوجين وإتمام مراسيم الزواج والانتقال إلى بيت العريس. الثاني هو الزواج المؤجل، حيث يتم الاتفاق لكن الزواج الفعلي يُؤجل لسبب مثل صغر سن الزوجين. الثالث هو الزواج الخالي من العقد، حيث تذهب المرأة إلى بيت الرجل دون عقد رسمي بسبب الظروف المالية (حمودي، 1986، الصفحات 11-12).

2- عادات الولادة في المجتمع العراقي

عند بيان الحمل الأول للزوجة، يقوم أهلها بتجهيز مستلزمات المولود الجديد من ملابس وفراش ومهد، مع تجنب اللوازم المستعملة. تتجنب النساء الحديث مع الحامل عن صعوبات الولادة، وتنصح بعدم النظر إلى القمر عند خسوفه لئلا يصاب الجنين ببقع حمراء، أو إلى الأرنب لتجنب ولادة طفل بشفة مشقوقة. كما يُعتقد أن النظر إلى الوجوه الجميلة يمنح الطفل جمالًا، وتُنصح الحامل بشرب الحليب وأكل التفاح الأبيض لبياض بشرة الجنين. بعد الولادة، يُعتقد أن التخلص من الحبل السري بطرق معينة يؤثر على مستقبل الطفل، مثل أن يصبح عالمًا أو ثريًا، لكن هذه العادات بدأت بالاندثار (دخيل، 2024، صفحة 355).

3- عادات الختان (الطهور) في المجتمع العراقي

الختان واجب إسلامي على كل مسلم، وتسبقه ليلة احتفالية تجمع الأهل والجيران. في صباح اليوم التالي، يُؤخذ الطفل إلى الحلاق ثم إلى الحمام، وبعدها يستدعى "المطهرجي" المختص بالختان. تنظم العائلة موكبًا احتفاليًا يجوب المنطقة، حيث يحمل المشاركون صواني الشمع والياس، ويتقدمهم الأطفال المختونون بملابس بيضاء (البياتي، 2013، صفحة 313).

طقوس ومراسيم الموت والجنازة في المجتمع العراقي

ينظر الفكر الإسلامي إلى الموت على أنه انتقال لحالٍ جديد، حيث تبقى الروح بعد مفارقة الجسد إما منعمة أو معذبة، وتُعدّ الأعضاء أدوات تستخدمها الروح. وقد ذكر القرآن أن الموت والحياة مخلوقان من الله لاختبار البشر. ومن منظور علماء النفس، رأى فرويد أن الغرائز تدفع الكائن نحو النمو لكنها تحمل أيضًا ميلاً للعودة إلى حالة الجمود السابقة. واعتبر أن الموت نتيجة حتمية لأسباب داخلية، حيث يعود الكائن الحي إلى حالته غير العضوية، مشيرًا إلى أن الميت قد سبق الحي في الوجود (خلف، 2023، صفحة 336).

ثانياً: الاعراف العشائرية: تُعد الاعراف العشائرية مجموعة من القواعد التقليدية المتوارثة التي تشغل مكانة مهمة في القانون العرفي المعتمد في المجتمعات العشائرية. تعتبر الاعراف هي التي تنظم حياة العشائر وأفرادها، حيث يقبلون بها بلا اعتراض، مدركين أنها تضمن العدالة والمساواة بينهم. فهي بمثابة الأنظمة والتعاليم التي تسيّر شؤون العشائر، وتتشكل وفقًا لها القوانين العرفية التي تنظم العلاقات القانونية والعقابية داخل الجماعة. ولا تقتصر هذه القواعد على العلاقات بين أفراد العشيرة فحسب، بل تشمل أيضًا العلاقات بين العوائل الكبيرة المتحالفة، سواء كان ذلك بسبب الجوار أو المصالح المشتركة (محمد ح.، 1967، صفحة 54).

ثالثاً: الدين:

يؤدي الدين دورا مهما في حياة الفرد من خلال ما يفرضه من قواعد وقيم وتعاليم توجه العلاقات والمعاملات الاجتماعية التي تربط الأفراد فيما بينهم، ويؤدي إلى التكافل والتضامن الاجتماعي، وتقوية الروابط الاجتماعية، وبهذا يعد من أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية (العيسى، 2024، صفحة 1249).

تُعد وظيفة الضبط التي يمارسها الدين على افراد المجتمع وظيفة مزدوجة فهي وظيفة لتحديد السلوك الاجتماعي الصادر من افراد المجتمع باتجاه المعايير المتعارف عليها في المجتمع والوظيفة الاخرى هي ارشاد النسبة القليلة باتجاه التقويم الصحيح لسلوكهم ضد الانحرافات التي تظهر في المجتمعات (شكور، 1991، صفحة 35).

يؤدي الدين دورًا مهمًا في تنظيم المجتمع، ويعد الإسلام الأقوى في هذا المجال بسبب تعاليمه الشاملة في العبادات والمعاملات. تسهم العبادات في تهذيب النفس وتعزيز الأخلاق، فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والصوم يزكي الروح، والحج لا يتم إلا بعد أداء الحقوق. يختلف الضبط الاجتماعي في الإسلام عن غيره، حيث يجعل كل فرد رقيبًا على نفسه من خلال وازع الضمير ومراقبة الله له، مما يعزز تماسك المجتمع ويقي أفراده من الانحراف (السالم، 2002، صفحة 6).

رابعاً: القانون

القانون من الضوابط الاجتماعية الرسمية التي تمارس من قبل الدولة تظهر من خلال تأكيد السياسات الحديثة في مواجهة الانحرافات السلوكية ، حيث ينظر القانون على ان السلوك البشري غير المرغوب فيه يعد اضطراباً يثير ارتكاب المزيد من الجرائم، وترى القوانين الوضعية ان الأفراد غير المنضبطين في سلوكهم وتصرفاتهم لابد من ردعهم من أجل زيادة الشعور بالأمن والاستقرار (الساعاتي، 2007، صفحة 102).

ان العلاقة بين القانون والمجتمع علاقة وثيقة، لان القانون هو الذي ينظم ويقنن أنماط السلوك التي تعبر عن العلاقات الاجتماعية. وكذلك فان للقانون مميزاته الخاصة عن بقية الضوابط الأخرى، إذ انه اكثر دقة وموضوعية وتحديداً، هذا الى جانب ما يمثله من عدالة في المعاملة التي لا يفرق فيها بين افراد المجتمع، ويحتوي على الثواب والعقاب، وغرض الجزاء الذي يضعه القانون الردع، منعاً من وقوع الجريمة أو ارتكاب الخطأ، وكذلك يحدد العقوبات وفقاً للخطورة التي يأتيها الخارجون عن القانون (ابراهيم، 2015، صفحة 112).

خامساً: الاسرة

تعد الاسرة من وسائل الضبط الاجتماعي التي لها دور كبير في ضبط المجتمع .ولقد أدت الاسرة في جميع العصور دوراً كبيراً في كونها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، فنجد مثلاً ان النظام الاغريقي كان قد اعطى لرب الاسرة دور السيطرة على الزوجة والابناء،

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

وصلاحية رفض انساب لأبناء الاسرة، وتقوم الاسرة بدورها بتوجيه البنين والبنات على الاخلاق والدين وتلقينهم التربية وتعليمهم الواجبات والحقوق التي عليهم ولهم (القيصر&المنعم، 1985، صفحة 27).

وتعد الاسرة الاطار العام الأساسي لإستقرار الحياة الاجتماعية اذ لا يمكننا ان نتصور حالة إنسانية اذا لم تكن منتظمة في اسرة، فاذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الافراد بالطابع التقديري والتعاقدي، لذا فهي وسيلة نقل الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري والتي تنقل هذا التراث من جيل إلى جيل (الخشاب، 2008، صفحة 13).

وتعد التنشئة الاجتماعية هي المجال الأول الذي يكتسب في ضوئه الفرد طبيعة معاييره وقيمه، وتحدد له منذ الصغر شكل وطبيعة دوره الاجتماعي ، وأساس التنشئة الاجتماعية يكون في ضوء الجماعة المرجعية الأولية التي ينتمي إليها، فالطبيعة المعيارية للفعل الاجتماعي تتكون في ضوء الإنموذج الثقافي الذي يكتسبه الفرد عبر الجماعة المرجعية ، بل أن الضوابط الاجتماعية التي تحدد هذا السلوك تكون مبنية على أساس قواعد الجماعة وما تتبناه من (معتقدات ، دين ، عادات ، تقاليد ، طقوس ، شعائر وغيرها) (جالي، 2009، صفحة 133).

نظرية النسق الاجتماعي

تعتبر نظرية النسق الاجتماعي عند بارسونز تحديثاً لأراءه وإعادة صياغة للأفكار في ضوء التطورات المعاصرة. ويرى بارسونز ان مفهوم الدور الاجتماعي مرتبط بسلوك يرتبط بمركز معين ويتوقعه الافراد او المجموعات، يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كالتدرج والمكانة الاجتماعية والوضع الاجتماعي كما يشمل مصطلحات مثل تمثل الدور، شبكة الدور، وصراع الدور. يتسم الدور بطابع ديناميكي بعكس التكيف مع الظروف المختلفة للمواقف، وتأثر بارسونز في تصوره بنظريته العامة وركز على العلاقة بين الأداء الاجتماعي والملائمة مع السياقات المتغيرة (مرسي، 2001، الصفحات 104-105).

وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير فأنه لا يفقد خاصية توازنه فهذا التوازن دينامي ومستمر لذلك فأنه يمكن للمجتمع دائماً من ان يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه ويمكن ان نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي وهي عوامل تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (كالتوترات الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة) او عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الانساق التي تشكل فيه المجتمع كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان وتغير أساليب استغلال الطبيعة والحروب) (استيتية، 2010، الصفحات 140-141)

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها ان التفاعل الاجتماعي الإنساني يعتمد على انساق معقدة من التواصل الرمزي واهمها اللغة والمعاني الرمزية المشتركة التي يعكسها التراث الثقافي ويحدث هذا التفاعل دائماً في سياق ذلك التراث ومن ابرز عناصر هذا التراث ما يعرف بالقيم التي تعمل كمعايير لتوجيه الخيارات الجزئية فأنها تصبح جزءاً من دوافعه وتوجيهاته (زاتلين&ارفنج، 1989).

الخاتمة

يتضح أن الأعراف الاجتماعية والضبط الاجتماعي يشكلان أساسًا في حفظ توازن المجتمع العراقي واستمراره، حيث يلتقي الدور التقليدي للعادات والتقاليد مع الأدوار التي تؤديها الأسرة والدين والعشيرة والقانون في منظومة متكاملة تضبط السلوك وتحقق الاستقرار. كما أن اعتماد المجتمع على الضوابط التقليدية إلى جانب الرسمية مكّنه من مواجهة الأزمات والتحولات. ومع ذلك، تبقى الحاجة قائمة لمراجعة بعض الأعراف التي تتعارض مع العدالة وحقوق الإنسان، بما يتيح تحقيق توازن بين الأصالة والمعاصرة وضمان استمرارية التماسك الاجتماعي.

Funding
This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest
The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments
The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References

المراجع

الاء محمد رحيم. (د.ت). العرف مرتكز من مرتكزات الضبط الاجتماعي بين علماء القانون. *مجلة كلية الاداب*، صفحة 500.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

القيصر&المنعم. (1985). *علم الاجتماع العائلة*. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

النبهاني&الصالحي. (2015). *مضيف العشيرة ودوره في المصالحة والحركات الوطنية* (المجلد ط1). دار الجواهري للنشر والتوزيع.

امنة علي البشير محمد. (2024). الاعراف والعادات الاجتماعية السيئة واثارها السلبية في الزواج. *مجلة كلية الشريعة والقانون*، صفحة 283.

ايمان محمد عاصم. (2024). الضبط الاجتماعي الماهية واليات التاثير. *مجلة كلية الاداب، جامعة بنها*، صفحة 174.

باسم عبد الحميد حمودي. (1986). *عادات وتقاليد الحياة الشعبية العراقية* (المجلد ط1).

بكر علي عباس،واخرون. (2016). الاعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية. *دفاتر السياسة والقانون*، صفحة 67.

بولاهي&بوعلام. (2019). *عمل المرأة وعلاقته بقوانين الضبط الاجتماعي*. جامعة احمد دراية ادرار، قسم العلوم الاجتماعية.

جليل شكور. (1991). تشكيل نظام القيم. *مجلة الثقافة النفسية*، صفحة 35.

حسن الساعاتي. (2007). *علم الاجتماع القانوني* (المجلد 6). القاهرة: دار المعارف.

حسنين مصطفى محمد. (1967). *نظام المسؤلية عند اتلعشائر العراقية العربيةالمعاصرة*. بغداد: جامعة بغداد.

حسين خليل ابراهيم. (2015). *مرجعيات الضبط الاجتماعي في مجتمع محلي (دراسة انثروبولوجية في بغداد)*. بغداد: رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية.

حسين عبدالحميد احمد. (2014). *التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز السالم. (2002). *الضبط الاجتماعي في الاسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الاسلامي وعلاقته بتمسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية*. جامعة الازهر,كلية التربية, قسم اصول التربية.

دلال ملحس استيتية. (2010). *التغير الاجتماعي والثقافي*. وائل للطباعة والنشر.

زاتلين&ارفنج. (1989). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. الكويت: ذات السلاسل.

سامية مصفى الخشاب. (2008). *النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة* (المجلد 1). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

سفانة احمد داوود سليمان. (2022). *اساليب الضبط الاجتماعي في الوقاية من التنتمر الموجه نحو تلاميذ التربية الخاصة من اقرانهم(دراسة ميدانية في مدارس تربية نينوى)*. جامعة الموصل، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع.

شلال علي خلف. (2023). الثابت والمتغيرلعادات وتقاليد الموت في المجتمع الريفي (دراسة انثروبولوجيةفي قرى ناحية المشاهدة). *مجلة اداب الفراهيدي*، صفحة 336.

صبيح عبد المنعم احمد. (2009). *الضبط الاجتماعي*. بغداد: مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

عادل محمد حجة. (2015). *العرف العشائري في الاصلاح* (المجلد ط3). السلط الوطنية الفلسطينية: وزارة الاعلام.

عامر محمد مهست الشمري. (2012). *العشيرة دراسة انثروبولوجية في منطقة ابي غريب*. كلية الاداب،قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد.

عبد العزيز فكرة. (د،ت). *العلاقات الاجتماعية في المؤسسة التربوية من العرف الاجتماعي والقانون*. جامعة باتنة. قسم علم الاجتماع والديموغرافية.

عبدالله محمد سعيد. (2020). *الاعراف الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

عقيل عبد جالي. (2009). *جدلية الهوية ومفهوم المواطنة دراسة تحليلية لمواجهة الولاءوالانتماء في العراق*. بغداد: اطروحة غير منشورة. جامعة بغداد. كلية الاداب. قسم الاجتماع .

لزهر مساعديه. (2017). في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات، التقاليد، الاعراف) . *مجلة الذاكرة*، صفحة ص 17.

محمد خليل عبد الكريم العباسي ، خليل ابراهيم محمد. (2023). العرف ودوره في الصفات المعتبرةفي الكفاءة والزواج. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة 492.

محمد عبد المعبود مرسي. (2001). *علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي*. مكتبة العلقي.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP130-139
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 49، العدد 112، ص 130-139
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

مرزوق العيسى. (2024). دور الدين في الضبط الاجتماعي. *مجلة المعرفة*، صفحة 1249.

مروة مارس دخيل. (2024). المجتمع النجفي دراسة في العادات والتقاليد النسوية. *مجلة القادسية للعلوم الانسانية*، صفحة 355.

واثق جعفر كريم. (2017). *فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي (دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة بابل)*. جامعة القادسية. كلية الاداب .

واثق جعفر كريم،نوح عراك كريم،الزغيبي. (2018). فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي. *مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية*، صفحة 353.

وفاء احمد سعيد البياتي. (2013). اهمية التوثيق في المحافظة على الموروث الثقافي. *مجلة التراث العلمي العربي*، صفحة 313.

وليده عبد حسن سماوي. (2022). دور وسائل الضبط الاجتماعي في مواجهة المخدرات الرقمية (دراسة اجتماعية تحليلية). *مجلة الدراسات المستدامة*، صفحة 495.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .